

قال سبيل ان يربب النصاب بمسئل تمام القول من قوله به
 وسلكه اليه يستحبه واذا اراد ان يوطى العذبة ممن
 اسبه او صلوته وهو قصر فانه يعطى مئوس من خلفه فقصر
 ثم يستحب طوبه هكذا اليه ان يتم ما في النكاح
 والطلاق اذا اراد ان يكون لانه حرم في طوبه الحج
 فانه يزوجها من غير ان يعلمها بحذف وراعي العبد
 ذلك اذا حلف ان لا يزوجها بشئ مثل طوبه او غيره
 او شيئا في خارج اوس زوجها فانه ضوئي ثم اجبت
 فاجازت لم يجز حلفت امرأة ان لا تنزوج زوجها
 وضوئي من رجل واصبرها وقصفت المهر لم تجز
 اذا حلف ان لا يطلق فلانة فحلفها اجبت ووقع رجل
 اخلع اليه الزوج لم تجز وكذا لو تزوج ضعفة وامرته
 او امها لترضيها فاصنعها اذا قال كل امرأة تزوجها
 عرضي طلق فزوج امرأة ثم جعلت في المهر بما ذكره
 حكمه وادعت المرأة وقالت ان هذا تزويجي على صفة كذا
 وقد كان حلفي بطلاق كل امرأة تزوجها قال فالان
 اذا تزويجي وطلقت قبل الدخول فلانم عليه ان يزوج

الاصف

الرفض صدق في غيره بالرفع اليه وانما يطلق في ذلك قال
 الزوج على حلفت ولكن هذه اليمين لم يكن صحيحا لانه
 عند الملك فقال الحاكم انه قد صحت بطلاق هذه اليمين
 لانها مخالفة لنقض الحديث وهو قوله على السلام الطلاق
 قبل النكاح فانه يرفع اليمين في حق هذه الا ان هذا
 كما يعرف ولا يفتي به بالقائم لانه في العلم رجل قال
 لامرأة ان لم اطلقك اليوم لثنا فانت طالق ثلثا فثمة
 ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا ولا ينقل المرأة
 ولا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 اذا اراد ان تنزوج رجلا بخلها وهي تخاف انه لا يطلقها
 او يعلقها فاجله ان يشترى زوجها بخمسة اقدار
 على اجماع فيزوجها منه بشهادة شاهدين فاذا نكح
 بها يربيه لها او يملكها ببيع فاذا تمكنت تقع الفرية بينها
 ثم يبعث المملوك اليه فيبايع هناك ثم تنزوجها بعد
 العقد لو ان رجلا طلق امرأته طلاقا بائنا وانكرها بسبيل
 ان تنزل المرأة بيتا فيها تزوجها فيقال لا لك تزوجت
 امرأة وهي في هذه البنا فيقول الزوج ليست بامرأة